

الصحافة الاستقصائية: سلاح لكشف الفساد وإضفاء الشفافية على عمل
المؤسسات

**Investigative journalism: an anti -corruption weapon, and
transparency in the working of institutions**

فاطمة الزهراء تنيو

جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة ٣ ، الجزائر fzteniou.2010@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/23 تاريخ القبول: 2021/11/25 تاريخ النشر: 2021/12/27

مستخلص البحث:

تساهم الصحافة الاستقصائية في خدمة المصلحة العامة وفي ترسيخ الديمقراطية وفق النموذج الذي ينظر للصحافة على أنها سلطة رابعة، إذ تعمل الصحافة الاستقصائية على كشف الحقائق وتحقيق العدالة والشفافية. ومن هذا المنظور تعتبر موضوعات تقصي الحقائق من أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة الاستقصائية لمحاربة الفساد، بالإضافة إلى دورها في تحليل المعلومات وممارسة الدور شبه القضائي في تحديد جهات الاتهام للانحرافات التي يتم تحديدها. ومن ثم فهي تحظى بالمزيد من الإطراء والتشجيع باعتبار أنها تسهم في تعزيز الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مقاومة الفساد والرقابة على الحكومات.

الكلمات المفتاحية: الصحافة، الصحافة الاستقصائية، الفساد، الشفافية.

Abstract:

Investigative journalism takes part in serving public interests and democracy consolidation according to a model that considers the press as a fourth power, since investigative journalism strives to reveal facts and achieve justice and transparency. From this perspective, fact-investigating topics are among the most important contributions done by investigative press to confront corruption, in addition to its role of analyzing information and embodying an almost judicial role to identify the responsible entities behind the identified deviations. Indeed, this press is receiving incessant appraisals and encouragements for its contribution in promoting media' role against corruption and monitoring Governments.

Keywords: journalism, investigative journalism, corruption, transparency.

١. مقدمة:

لم يعد أداء وسائل الإعلام يقاس بتكامل دوائرها أو باكتمال خريطتها البرمجية أو ضمان جودة منتجها الإعلامي بمراعاة دقة الأخبار ووجاهة المعلومات التي تنشرها ومهنية التغطية فحسب، وإنما بات أداؤها يقاس أيضا بمسؤوليتها في تعظيم وتعزيز الفرص التي تجعلها منصات للتنوير والوعي، عبر الكشف عن الحقائق التي يراد لها أن تظل مستترة ولا يتاح للرأي العام الاطلاع عليها، فتؤدي بذلك دور "السلطة الرابعة" التي تضع المسؤولين السياسيين والفاعلين في مواقعهم المختلفة تحت مجهر الرصد، وتراقب أداء السلطة وتحقق في الأخطاء والسلوكات التي قد تكون خارج القانون. ويعني ذلك اشتغال وسائل الإعلام بمنطق السلطة الرقابية وضوابطها المعيارية الكاشفة لأي تجاوزات في ممارسة السلطة أو انتهاكات حقوق الأفراد والجماعات، لتكون رقيباً على مدخلات ومخرجات المؤسسات السياسية والمجتمعية، وتبرز مظاهر القصور التي تعترى أداؤها وانحرافات المسؤولين عنها. ويتجسد هذا الدور الرقابي بضوابطه المعيارية في نموذج الصحافة الاستقصائية التي تتسع دوائرها في الإعلام التقليدي، بل يتعاضم الاهتمام بها أيضا في شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت منصات للأخبار، جاعلة وسائل الإعلام أكثر تفاعلية وثراء معلوماتيا، إذ عززت العمل الاستقصائي عبر الحصول

على المعلومات والوصول إلى جمهور واسع. وفي هذا السياق يبرز السؤال الجوهرى الذى تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنه وهو: أى دور للصحافة الاستقصائية فى محاربة الانحراف والفساد وكشف الحقائق؟

٢. ما الصحافة الاستقصائية:

ثمة مصطلحات مترادفة كثيرة للصحافة الاستقصائية (Investigative Journalism) والذى تشير إلى مفهوم مخصوص مثل: صحافة التقصي أو الاستقصاء أو العمق أو التحري أو البحث أو التحقيق، أو صحافة الدقة أو "صحافة المعلومات المخفية، وسمى محررو هذا النموذج الصحفى خلال ظهوره بالمنقبين عن الفساد (Muck Rekers)، وهو ما طبع جميع المراحل التى تشكلت فيها خصوصيته باعتباره جنسا صحفيا وتبلورت فيها قواعده المهنية. وهنا نلاحظ أن معجم التعابير الاصطلاحية المذكورة يركز على أحد أبعاد أو خصائص الصحافة الاستقصائية، فيبرز إما موضوع أو قصة الاستقصاء (المعلومات الخفية) أو طبيعة معالجة القصة (العمق) أو القواعد العلمية والمهنية للاستقصاء (البحث والتحري والدقة..)، وهى السمات التى نجدها أيضا متناثرة فى التعاريف الاصطلاحية المختلفة، إذ ليس هناك حد مطلق مكتفيا بذاته. (الراجى، ٢٠١٧ ص ٤).

وهناك من يعرفها بأنها "سبر أغوار الظواهر المجتمعية المختلفة، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ومحاولة الوصول إلى عمقها عن طريق الاستبيان أو دراسة البيانات المتوفرة أو التحقيقات الجنائية أو الحسابية، ابتغاء تجلية حقيقتها أمام الرأى العام وصناع القرار، أى كانت هذه الحقيقة وأيا كان من يوافقها أو يجافها" (الحسن، ٢٠١١، ص ١٣).

وتعرفها المنظمة الأمريكية للصحافة الاستقصائية بأنها "تغطية إخبارية فى العمق تكشف شيئا ما يريد أحد أن يبقيه سرا" (حمود، ٢٠١٠).

وتشمل الصحافة الاستقصائية كشف أمور خفية للجمهور - إما أخفاها عمدا شخص ذو منصب فى السلطة أو اختفت صدفة خلف ركام فوضوي من الحقائق والظروف التى أصبح من الصعب فهمها. وتتطلب استخدام مصادر معلومات ووثائق سرية وعلنية. (ونلزهانسون، ٢٠٠٩، ص ١٧).

وإذا أخذنا تعريف رابطة الصحفيين والمحررين الاستقصائيين في أمريكا، فهو يحدد ثلاثة مرتكزات تميز العمل الصحفي الاستقصائي وإعداد التقارير من خلال المبادرة الفردية ونتيجة العمل الذي يقوم به المحرر، وهي تكتسب أهمية خاصة لدى القراء أو المشاهدين أو المستمعين، وفي كثير من الحالات فإن القضايا التي تتطرق إليها الصحافة الاستقصائية تتصل بالملفات التي يتطلع البعض إلى إبقائها في حيز السرية والتكتم، ويعني التركيز على "المبادرة الفردية" أن يميز العمل الاستقصائي بأصالة البحث في الموضوع أو القصة وليس تقريراً حول استقصاء أو تحقيق آخر أو جهداً يصف محاولة الاستقصاء ومساراتها، ف"استلام أحد الملفات من أحد المصادر الرسمية ذات النفوذ، ثم إعادة كتابته ونشره في اليوم ذاته لا يصنف في خانة الصحافة الاستقصائية". كما يوضح مدير شبكة الصحافة الاستقصائية العالمية ديفيد كابلان أنه يشترط التعريف أيضاً أن يقوم المحرر نفسه بعملية الاستقصاء بحثاً وتحرياً وتحققاً وكتابة، وأن يكون العمل الاستقصائي مرتبطاً بقضية تهم الرأي العام أو بالحقائق والمعلومات التي تسعى جهات معينة لإخفائها عن الجمهور والتكتم على سريتها. (الراجي، ٢٠١٧ ص ٤).

وتتواتر هذه المرتكزات الثلاثة في معظم التعريفات، إذ يرى ديفيد كابلان أن "الصحافة الاستقصائية نهج منظم لحدس يتطلب الغوص في العمق، والبحث الفعلي الذي يقوم به الصحفي بنفسه بطريقة علمية تعتمد على وضع فرضية واختبار مدى صحتها، والتأكد من الحقائق المحيطة بهذه الفرضية، ونبش الأسرار المغمورة، ووضع ركائز العدالة الاجتماعية والمساءلة. وببدو التعريف الذي يقدمه رئيس المركز الدولي للصحفيين ديفيد نابل جامعا لهذه العناصر، إذ يرى العمل الصحفي الاستقصائي سلوكاً منهجياً مؤسساتياً صرفاً، يعتمد على البحث والتدقيق والاستقصاء حرصاً على الموضوعية والدقة، وللتأكد من صحة الخبر وما قد يخفيه انطلاقا من مبدأ الشفافية ومحاربة الفساد، والتزاماً بدور الصحافة كوسيلة لمساءلة المسؤولين ومحاسبتهم على أعمالهم خدمة للمصلحة العامة ووفقاً لمبادئ قوانين حق الاطلاع وحرية المعلومات. وتوصف الصحافة الاستقصائية بشكل عام بأنها: (العزاوي، ٢٠١٣).

- صحافة إبداعية ابتكارية رسالتها تقوية وصيانة ثقافة الديمقراطية في المجتمع.
- أنها الصحافة التي تضع أجندة للإصلاح.

- أنها أحد مصادر المعلومات الموثوقة والموثقة التي يستطيع المواطن الاعتماد عليها لكي يناقش ويحاور ويطالب بالشفافية والنزاهة والمسؤولية من قبل جميع من هم في السلطة.
- أنها قوة للتغيير الاجتماعي وتحسين نوعية الحكم.
- أنها تشكل دافعا قويا نحو احترام حقوق الإنسان وحرياته.
- ويذهب جيمس أكوين إلى أن الصحافة الاستقصائية تتسم بمجموعة عناصر مميزة لها وهي: (عبد الباقي، ٢٠١٣، ص ٨٤):-
- ✓ الكشف عن المعلومات.
- ✓ معلومات تتناول قضية تهم الرأي العام.
- ✓ بعض الأشخاص أو المؤسسات لا يود إعداد تقارير عن تلك المعلومات.
- ✓ الكشف عن هذه المعلومات من خلال عملية تنقيب تستغرق وقتا طويلا وجهدا أصليا من جانب المحررين.
- ✓ الكشف عن المعلومات بهدف الإيعاز بأفكار للإصلاح.
- ✓ أصالة البحث في القصة التي تعكس المبادرة الفردية والجهد الذاتي للمحرر في إنجاز مسارات العمل الاستقصائي.
- ✓ القواعد العلمية والمهنية في البحث والتحري والتحقق من المعلومات واختبار الفرضيات.
- ✓ العمق في معالجة المعلومات والحقائق باعتماد مناهج مختلفة (تاريخية، اجتماعية، نفسية، ثقافية، لسانية). (الراجي، ٢٠١٧ ص ٥)
- ✓ الرقابة على المؤسسات العامة وأداء المسؤولين في دوائر السلطة والشخصيات العامة.
- ✓ المساءلة النقدية وتحديد المسؤولية عن السلوكات الخاطئة والتصرفات غير السلمية خدمة للمصلحة العامة.
- ✓ نشر المعلومات التي تحفز الرأي العام وتدفع السلطة للإصلاح والتغيير.

- والسمات المميزة للمؤسسات الصحفية الناجحة التي تعتم بالتحقيقات الاستقصائية تشمل الصفات التالية: (معهد الصحافيين المحترفين، ٢٠٠٦، ص ٤)
- الاستعداد لتوفير الموارد اللازمة مثل إعفاء الصحفي من مسؤولياته الأخرى إذا لزم الأمر، وترتيبات السفر وتعيين محررين للمشاريع الأخرى.
 - إيجاد نظام عمل يضم محررين من ذوي الخبرة يكونون بمثابة القدوة والمثل الأعلى.
 - وجود محررين مستعدين للالتزام بتوفير مساحة كافية للأخبار الهامة.
٣. النشأة والتطور:

تشير نتائج البحث والتنقيب في تاريخ الصحافة الاستقصائية أن الممارسات الأولى لهذا النوع من الصحافة قد ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٦، وإن لم تكن بذات المعايير المتبعة في الوقت الحاضر، وقد كانت انطلاقتها نتيجة عوامل عديدة منها تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع الأمريكي واتجاهها للتحري عن قضايا معينة وإبرازها خاصة جوانب الانحراف والفساد، ويعد "جيمس كوردين بنيت" من جريدة نيويورك تايمز، أول صحفي يستخدم التقصي، من خلال تقصيه عن جريمة قتل ارتكبت في أحد بيوت الدعارة التي تديرها امرأة ليكتشف حقائق ومعلومات حول تلك القضية أكثر مما صرحت به المصادر الرسمية، وبذلك أصبحت هذه الحالة التي بدأها الصحفي المذكور في أبريل ١٨٣٦ نموذجا مبكرا للصحافة الاستقصائية، وبعد ذلك تبنى هذا النموذج الصحفيون الذين أخذوا يتابعون حالات الفساد والانحراف في الإدارات الحكومية. (الفلاحي، ٢٠١٣، ص ٣١)

وبدأت الصحافة الاستقصائية في المرحلة الأولى من ظهورها باعتبارها نوعا من الصحافة يبحث عن تعقب الفضائح والفساد، مما أدى إلى تأثيرها على العديد من الأفراد من ذوي التوجهات السياسية، بالإضافة إلى أفراد كثيرين من الأعضاء في المجتمع. (عبد الباقي، ٢٠١٣، ص ١٧)

وقد شهدت المدة ما بين ١٩٠٣ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى انتشار وتوسع الصحافة الاستقصائية، وأصبح الصحفي الاستقصائي شخصية وطنية تلاحق قضايا الفساد السياسي والمخدرات والأطعمة الفاسدة والأعمال المنافية للأداب، وقد اتبعت الصحافة الاستقصائية في هذه المدة معايير عالمية للتوثيق والموضوعية والدقة. ومنذ

عشرينيات القرن العشرين إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ركزت الصحافة الاستقصائية جهودها بصورة رئيسية على السياسة والتحري عن قضايا الفساد السياسي.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت الصحافة الاستقصائية بالانتعاش الذي وصل مراحلها المتقدمة في سبعينيات القرن الماضي، إذ بدأت الصحف والمجلات الأمريكية تنشر العديد من التقارير والتحقيقات الاستقصائية التي حظيت بالاهتمام الكبير، وتشجيع المحررين ذوي الخبرة على التحرر من القصاص الروتينية حتى يستطيعوا معالجة القضايا والموضوعات ذات المغزى والتي تتطلب وقتاً أكثر وخبرة، وقد لعب المراسلون أدواراً حاسمة في كشف ما يعرف فيما بعد بأخطر الفضائح (العكيلي، ٢٠١٦) فضلاً عن انتقال هذا اللون الصحفي في هذه الفترة إلى العديد من الدول في أوروبا الغربية والدول الاسكندنافية وبعض الدول في قارات أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا.

وانتشرت الصحافة الاستقصائية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة السبعينات من القرن العشرين لأسباب متعددة منها الدعم المالي الذي حصلت عليه الصحافة في أوائل السبعينات، إذا كان التخطيط لذلك قد بدأ منذ عام ١٩٦٨ بشكل غير منظم، وأصبح هناك منظمة أو صندوق مستقل هو Fund Of Investigative Journalism، تموله المؤسسات والأفراد، وقد نجح هذا الصندوق في تمويل أكثر من ٦٠ مشروع تغطية استقصائية خلال الفترة من سبتمبر عام ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧٣، والتي كشفت عن أوجه نشاط قابلة للمناقشة تتصل بالأوضاع المرعبة في النشاط الاقتصادي والحياة السياسية، وعن فساد الحكومة.

وفي عام ١٩٧٦ تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين "IRE" Investigative Reporters & Editors كجماعة صحفية لا تهدف إلى الربح، وذلك على يد مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها، وخطط لتطوير مركز للموارد يضع خدمات ونشرة إخبارية عن الموضوعات الاستقصائية إلى جانب دليل للخبراء وبعض الخدمات الأخرى. ومع نهاية عام ١٩٧٦ شكلت الجماعة فريق عمل صحفي بقيادة محرر جريدة Newsday الشهير Robert Green لإجراء تغطية استقصائية عن الجرائم التي أدت إلى اغتيال Ballston محرر جريدة Arizona Republic

الذي كان يقوم باستقصاء نشاط الجريمة المنظمة في ولايته أريزونا حيث وضعت قبلة في سيارته، ومنذ ذلك الوقت يتعرض الصحفيون المنقبون عن الفساد للخطر من أجل تعزيز الشفافية والحكم المسؤول والتصرف المشترك والحد من الفساد، وقد اغتيل ثمانية وستون صحفياً عام ٢٠٠١ ويرجع سبب اغتيال خمسة عشر صحفياً منهم إلى أعمال استقصاء عن قضايا الفساد وهذا رقم يندب بالخطر. (العكيلي، ٢٠١٦).

ونتيجة انتشار الصحافة الاستقصائية وحجم الاهتمام المتزايد بها، فقد تأسست مراكز وشبكات دولية خاصة بهذا اللون الصحفي منها: الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين ويتكون الاتحاد من مائة صحفي من خمسين دولة، ويتطلع القائمون عليه للتوسع أكثر، فضلاً عن وجود أكثر من خمسين مركزاً استقصائياً حول العالم. وقد أنشئ نصف هذا العدد بعد عام ٢٠٠٠. (الفلاحي، ٢٠١٣، ص ٣٢).

٤. الصحافة الاستقصائية أداة لتعزيز الديمقراطية:

تعد علاقة الصحافة الاستقصائية بتعزيز الديمقراطية ودورها في دعم نسق الحكم الديمقراطي وحماية مؤسساته قضية إشكالية، إذ تثير أسئلة كثيرة ومركبة بشأن حدود تأثير هذا النموذج الصحفي في محيطه السياسي والاجتماعي وخلق بيئة سياسية متحررة والمساهمة في إنتاج الديمقراطية، أم أن العمل الاستقصائي نفسه يحتاج إلى بيئة ديمقراطية تعزز نموده المعرفي كي يؤدي دوره الرقابي في المجتمع؟ كما أن السؤال عن حدود العلاقة التفاعلية وأشكالها بين الصحافة الاستقصائية والديمقراطية يظل مشروعاً أيضاً.

وفي هذا السياق، يرى الباحث وأستاذ تاريخ سوسولوجيا الإعلام مايكل شودسون أن الصحافة عموماً لا تنتج بالضرورة الديمقراطية، حيث لا توجد الديمقراطية أصلاً، لكنها تقدم خدمات مختلفة تساعد في توطيد أو حماية حكومة تمثيلية وقد حددت الدراسات التي تناولت هذه العلاقة وظائف متعددة للصحافة في المجتمع الديمقراطي تشمل وظيفة المراقبة التي تعد امتداداً لمفهوم السلطة الرابعة، ثم هناك وظيفة الحراسة، حيث تقوم الصحافة بحراسة المؤسسات النافذة في المجتمع وتتابع العناصر الطفيلية التي تدخل إليه وتعكسفو ونقاء العلاقة القائمة، وثمة أيضاً وظيفة المرشد التي تمد المواطنين بالمعلومات عن السياسات وصانع القرار السياسي لاتخاذ قراراتهم وتقييم المسؤولين، ثم هناك وظيفة الأليف أو الناقل، ووظيفة القائد،

حيث تقوم الصحافة بوضع الأجندة للقضايا المطروحة في الساحة السياسية نظرا لأهميتها في سياق الشأن العام.

وقد تكون "الديمقراطية الآنية" أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة الاستقصائية عبر دورها الرقابي بضوابطه المعيارية على أداء المؤسسات والمنظمات والهيئات والفاعلين في مواقعهم المختلفة ونسق الممارسة الديمقراطية عموما، وهو الدور الذي يكتسب قوته وفاعليته من المعرفة العميقة التي ينتجها نموذج العمل الاستقصائي من خلال التحقيق والتحري والبحث بقواعده العلمية والمهنية لإطلاع الرأي العام على الحقائق والمعلومات التي تسعى جهات بعينها إلى التستر عليها وإخفائها. (الراجعي، ٢٠١٧ ص ١٢)

وانطلاقا من هذا الدور المحرك لنسق العمل الديمقراطي (منظومة القواعد القانونية والبنى المؤسساتية، والقيم والمثل الديمقراطية)، عبر الرقابة على أداء المؤسسات المختلفة ومنظومتها القانونية وكشف السلوكيات والممارسات الخاطئة، تسهم الصحافة الاستقصائية في اختبار فعالية هذا النسق والتحقق من إجرائية آلياته وقواعده وتأثيرها في ديناميات العمل العام وتطور الممارسة الديمقراطية نفسها. وهنا يصبح العمل الاستقصائي معنيا أساسا بمقارنة الرؤية المؤطرة لنشاط أو سياسة المؤسسة أو المنظمة أو حتى نظام الحكم مع أولويات برنامج العمل وأهدافه، ثم التحقق من جاهزية المؤسسات ومدى امتلاكها للإمكانات ونجاعة الوسائل لتنزيل رؤيتها وبرنامجها ثم قانونية الآليات المستخدمة، وهو ما يعني عمليا الرقابة على أدائها ومخرجات عملها.

وتساهم الصحافة الاستقصائية في خدمة المصلحة العامة وفي ترسيخ الديمقراطية وفق النموذج الذي ينظر للصحافة على أنها سلطة رابعة، إذ تعمل الصحافة الاستقصائية على كشف المستور وتوثيق المشكلة من أجل لفت نظر الجهات المتسببة لمعالجة القضية وتحقيق العدالة والشفافية، ومن هذا المنظور تعتبر موضوعات تقصي الحقائق من أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة الاستقصائية لترسيخ وتعزيز الديمقراطية، فهي ترتبط بمنطق الضوابط والتوازنات في الأنظمة الديمقراطية. وتوفر آلية فعالة لمراقبة أداء المؤسسات الديمقراطية التي تشمل حسب

المفهوم العام الهيئات الحكومية والمنظمات المدنية والشركات المملوكة من القطاع العام.

وعلى هذا فإن أهمية الصحافة الاستقصائية تنبع من الوظيفة التي تؤديها، فهي تعتبر: (الفلاحي، ٢٠١٣، ص ٣٦).

- جزء من العمل الرقابي التخصصي الذي يمكن أن يصنع رأيا عاما ولا سيما إذا تم تبني نتائجه من قبل بعض الجهات الفاعلة في المجتمع.
- كاشفة للفساد وجرائم وفضائح وانحرافات الساسة والمسؤولين.
- أداة للوصول للحقيقة من مصدرها الأصيل وأداة تعمق فهم الحدث.
- تمثل صحافة العمق، وهو ما يجب أن تكون عليه الصحافة الحية الناجحة والمؤثرة.
- عين المواطن وصوته والمدافع عن حقوقه ضد الانتهاكات بأشكالها كافة.
- بوابة مهمة لشرع أجهزة الدولة في فتح التحقيقات في جرائم الفساد المالي والإداري والانتهاكات كافة.

٥. الصحافة الاستقصائية والحرب على الفساد:

ظهرت الصحافة الاستقصائية مع بداية تطور مفهوم ودور الصحافة في المجتمع واتجاهها في التركيز والتحري عن قضايا معينة تحدث في المجتمع، وبخاصة جوانب الانحراف والفساد، ونتيجة لذلك سعي محررو هذا اللون بالمنقبين عن الفساد. وقد أطلق هذا الاسم على مجموعة الصحفيين الذين قادوا حملات صحفية مهمة ضد الفساد، واعتمد هؤلاء الملقبون بالمنقبين عن الفساد في حركتهم الصحفية على نشر التحقيقات الصحفية الكاشفة المبنية على وثائق رسمية والخاضعة لمراقبة الخبراء. وبرزت حركة المنقبين عن الفساد كقوة مهمة عام ١٩٠٦، واستمرت تتنامى ويزداد دورها وتأثيرها حتى تأسس اتحاد المندوبين والمحررين الاستقصائيين في أمريكا عام ١٩٧٦، وذلك على يد مجموعة من المحررين الاستقصائيين بهدف تشجيع الصحافة الاستقصائية وتنميتها. (أبويوسف وآخرون، ٢٠١٦، ص ٣٢).

وتستخدم الصحافة الاستقصائية الآن بشكل موسع في مجالات كشف الفساد في المجتمع وتقديم الرؤية الاستقصائية الشاملة التي لا تستطيع أن تقدمها وسائل الإعلام الأخرى، وقد صاحب هذا نموا متزايدا في توظيف الحاسبات الإلكترونية لأغراض

تصنيف المعلومات والبيانات الكثيرة التي يحصل المحررون الاستقصائيون عليها، وتحليلها بشكل يساعدهم على الوصول إلى خلاصات كمية دقيقة. وقد أصبحت اليوم المنافسة قوية على الصحافة الاستقصائية في جميع الصحف الأمريكية الكبرى والصغرى التي يوجد بها أقسام وفرق عمل استقصائي، بل عن بعض الوكالات الصحفية الكبرى مثل وكالة "أسوشيتد برس".

ويتطلب الحديث عن دور الصحافة الاستقصائية في محاربة الفساد المالي والإداري والجريمة المنظمة عدة مقترحات أساسية لا بد منها للولوج في الموضوع. فقد مارست الصحافة هذا الدور في أوقات مختلفة اشتدت فيها وتراجعت في أحيان أخرى تبعا لطبيعة الصحافة نفسها من جهة وطبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة من جهة أخرى، لكن الملاحظ أن هذه التسمية لم تطلق على تلك التحقيقات والتقارير على الرغم من كونها استقصائية بشكل ممتاز وحققت الكثير من أهدافها في فضح وتوجيه الأنظار نحو الجريمة المنظمة للحد من انتشارها وتفاقمها. (حسن، ٢٠٠٩، ص ٢)

وتعد الصحافة الاستقصائية واحدة من أكثر الأنماط الصحفية المثيرة للجدل وأكثرها تكلفة، إذ تتطلب المزيد من الالتزام والوقت والاستثمارات، فهي تضطلع بدور أكثر تحريضا للرأي العام تجاه أية انحرافات تحدث في المجتمع، بالإضافة إلى دورها في تحليل المعلومات وممارسة الدور شبه القضائي في تحديد جهات الاتهام للانحرافات التي يتم تحديدها، ويتجاوز هذا الدور مجرد الاقتصار على الوصف أو رد الفعل على غرار ما يحدث في الأنواع الأخرى من الصحافة، ومن ثم فهي تحظى بالمزيد من الإطراء والتشجيع باعتبار أنها تسهم في تعزيز الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مقاومة الفساد والرقابة على الحكومات والشركات الكبرى التي تتمتع بنفوذ هائل في تلك المجتمعات. فالصحافة الاستقصائية تسهم بدور لا يمكن الاستعاضة عنه في المجتمع الحديث، خاصة أن تعرية القصور والفساد يمكن أن يؤدي إلى تغيير السياسات الحكومية العقيمة، وبالتالي إنهاء خدمة المسؤولين الذين يسيئون التصرف في الأموال العامة، كما أن عملية الكشف عن الممارسات الغير أخلاقية لرجال الأعمال يمكن أن ينقذ صحة وأموال المستهلكين. ويعمل الصحفيون الاستقصائيون بصورة مستقلة في الكشف عن الأخطاء في المجتمع، ومن ثم تتسبب التقارير التي يعدونها في حشد وتهيبج الرأي العام

من أجل المطالبة بالإصلاح والتغيير، مع دفع صانعي القرار لتقديم مشروعات القوانين التي تنظم المقترحات الإصلاحية.

ومن خلال هذا الدور يمكن أن يؤثر المحررون بصورة إيجابية على العملية السياسية. كما أن الصحافة الإستقصائية في كثير من الأوقات تقوم بوضع أجندات العمل العام دون ممارسة أية أدوار تهدف للحشد والتعبئة والتحريض من قبل الرأي العام، فهي تسلط الضوء على الأخطاء التي يتم ارتكابها بدون الدعوة المباشرة للمطالبة بالإصلاح والتغيير، وفي أحيان أخرى تقوم الصحافة الإستقصائية ببناء الأولويات العامة كعملية جماعية يمكن أن يتبادل التأثير فيها كل من الحكومة ووسائل الإعلام والرأي العام، من أجل خلق وإيجاد نتائج إصلاحية وتغييرات في السياسات العامة التي يمكن أن تعزز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. (رشاد، ٢٠١٣)

فعملية كشفت الأخطاء من خلال الصحافة الاستقصائية يمثل قوة يمكنها أن تؤثر على السياسات العامة. ففي الحقبة الأولى لظهور هذا اللون من الصحافة كان لها الفضل في فضح جرائم الرشوة والفساد والجريمة المنظمة وهدر الموارد والوحشية من جانب أجهزة الشرطة في التعامل مع المواطنين، وكان الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية الدافع وراء هذه التوجهات من جانب المحررين. ومثل هذا النوع من الصحافة أدى إلى إحداث تغييرات عميقة في عدة أنظمة وأسهم في تخليص المجتمع من العيوب المستترة التي قد لا تثير الانتباه في معظم الأحيان. وفي المرحلة الراهنة هناك العديد من الموضوعات الاستقصائية الرصينة التي توضح بقوة الأثر الذي أحدثته أجهزة الحاسبات الآلية في تطور تقنيات العمل الاستقصائي، فقد خرجت إلى النور العديد من التقارير الاستقصائية بفضل المساعدة التي قدمتها أجهزة الحاسوب.

وقد استطاعت الصحافة الاستقصائية عبر تاريخها أن تكشف الكثير من الحقائق والفضائح والانحرافات والجرائم في المجالات كافة، وقد أفضت بعض نتائج الموضوعات الاستقصائية إلى إسقاط سياسيين ومسؤولين كبار، وأن تصحح بعض الأوضاع المنحرفة. وقد حظيت بعض الموضوعات الاستقصائية باهتمام كبير وكان لها صدى واسع بين أوساط الجمهور والسياسيين والمختصين في أنحاء واسعة من العالم ومن أبرزها: (الفلاحي، ٢٠١٣، ص ٣٧).

- فضيحة ووترغيت التي تعتبر من أشهر الموضوعات الاستقصائية والتي قدمها كل من "بوب وودور" و"كارل نيشتاين" من جريدة الواشنطن بوست، واللذان نجحا في كشف تورط الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في فضيحة التصنت على مقر الحزب الديمقراطي، وأدت هذه الفضيحة في النهاية إلى استقالة نيكسون بعد إدانته هو وكبار معاونيه سنة ١٩٧٤.
- سلسلة التحقيقات الاستقصائية التي أعدها عدد من محرري صحف COX في واشنطن عام ١٩٨١ والتي كشفت عن الشركات والأشخاص الذين يصنعون أو يستوردون المعدات والأسلحة المختلفة التي تستعمل في الجرائم وأحداث العنف والشغب والمظاهرات، وسمات هذه الأسلحة وكمياتها وأساليب وطرق الحصول عليها.
- التحقيقات الاستقصائية التي أعدها الصحفي الأمريكي "سيمور هيرش" من جريدة نيويورك تايمز والتي فضح فيها تفاصيل مذبحه (ماي لاي) في فيتنام عام ١٩٦٩ فضلا عن إسهام الصحفي نفسه في كشف وقائع تعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب فيما أطلق عليه فضيحة سجن أبو غريب.
- ما أطلق عليه فضيحة الأرقام القنطرة التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز والتي تم الكشف فيها عن سماح الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" لوكالة الأمن القومي بالتصنت داخليا على الآلاف من المواطنين الأمريكيين والأجانب بدون إذن قضائي.
- التحقيق الاستقصائي الذي أشرف عليه الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICJ) عن تجارة التبغ الغير مشروعة حول العالم، وساهم في إنجاز التحقيق ٢٢ صحفيا من ١٤ دولة في أنحاء مختلفة من العالم، وتمكن الصحفيون في هذا العمل - الذي أطلق عليه التبغ تحت الأرض والذي قامت صحف عديدة حول العالم بترجمته ونشره - من تغطية الموضوع بدءا من المزورين في الصين والمصانع في روسيا إلى محميات الهنود الحمر في نيويورك وأمرء الحرب في باكستان وشمال الصحراء الإفريقية. وقد تم في هذا العمل الكشف عن تجارة غير مشروعة لتهريب التبغ تقدر بـ ٦٠٠ مليار دولار، وتقوم بتمويل الجرائم والفساد وأعمال العنف والتمرد في بعض الدول وتروج لما يضر بالصحة حول العالم.

إن قائمة الموضوعات الصحفية الاستقصائية تطول وتشمل أماكن مختلفة من العالم، وهذا ما يشير إلى أهمية الصحافة الاستقصائية وتنامي دورها في حياة المجتمعات البشرية، فقد أصبحت الصحافة الاستقصائية اليوم الرقيب على كل مظاهر الفساد والانحراف والأفعال الغير قانونية في مجالات الحياة كافة، وهو ما يفسر حجم النجاح الذي حققته هذه النوعية من الصحف في أوساط المعنيين والمختصين في أنحاء العالم المختلفة.

- وقد وضعت منظمة الشفافية العالمية صيغة مرضية لصحافة عربية تواجه الفساد، اشتملت على مجموعة النقاط التالية: (أبويوسف وآخرون، ٢٠١٦، ص ٣٥)
- القيام بعملية مراجعة شاملة للقوانين المختلفة المتعلقة بتقييد الحريات وإلغاء قوانين المطبوعات المقيدة للحريات، وتبني حملات وطنية لإقرار قوانين حرية الوصول إلى المعلومات.
 - حملات توعية للمجتمع المدني بضرورة حرية الصحافة، وبالتالي خوض معركتها لكونهما يمثلان حلفا واحدا.
 - حث القطاع الخاص على إصدار الصحف لكونها خط دفاع مهم ضد الفساد الذي يشوه العملية الاقتصادية ويوجهها نحو الاحتكار والربح الغير مشروع في كثير من الأحيان.
 - فك الارتباط بين الصحافة والحكومات بتضمين القوانين المدنية مواد تمنع الحكومات من التملك في الصحافة.
 - الحث على تأسيس نقابات وتجمعات تدافع عن الصحفيين وتقوم بالتعاون المشترك بين النقابات العربية والأجنبية في هذا الأمر.
 - الترويج للصحافة الاستقصائية بوصفها الأهم في فضح قضايا الفساد في المجتمع.
 - إقرار قوانين تشجع المنافسة وتمنع الاحتكار في السوق الإعلامية.
 - العمل على إقناع المؤسسات الصحفية بتخصيص صفحات متابعة قضايا الفساد، وحث مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على دعم صحف متخصصة في محاربة الفساد.

- تخصيص جوائز سنوية لأحسن الموضوعات عن محاربة الفساد، أو لأشخاص يحاربون الفساد ويتفرغون لمواجهة هذا الوباء الذي يفك المجتمع ويتسبب في نتائج مريعة في كافة مجالاته وقطاعاته.
- تشجيع عقد دورات لتدريب الصحفيين على الصحافة الاستقصائية المتخصصة، وسبل كشف قضايا الفساد.

٦. خاتمة

محاربة الفساد والانحراف من أهم المساهمات التي تقدمها الصحافة الاستقصائية عبر دورها الرقابي بضوابطه المعيارية على أداء المؤسسات والمنظمات والهيئات والفاعلين في مواقعهم المختلفة، وهو الدور الذي يكتسب قوته وفاعليته من المعرفة العميقة التي ينتجها نموذج العمل الاستقصائي من خلال التحقيق والتحري والبحث بقواعده العلمية والمهنية لإطلاع الرأي العام على الحقائق والمعلومات التي تسعى جهات بعينها إلى التستر عليها وإخفائها. وبفعل الوعي الذي تشكله هذه المعرفة وبعدها التنويري في المعالجة الاستقصائية، فإنها تصبح سلطة معرفية تكتسب حجتها ومرجعيتها في المجال العام باعتبارها مصدرا كاشفا لأداء الأفراد والمؤسسات والهيئات، لذلك تهيمن على الرأي العام ويصعب تجاوزها، بل قد تكون أيضا مصدرا للنقاش والتفاوض بين مختلف الفاعلين وحشد الجمهور وتعبئته من أجل تغيير مظاهر الخلل بعد أن تكون قد وضعت القضية محل الاستقصاء ضمن أولويات أجندة الجهات التي يهملها الأمر، وقد تفتح كذلك مسارات قانونية وقضائية بشأنها، وهو ما يؤثر بشكل من الأشكال في الممارسة الديمقراطية وآلياتها وإن كان هذا لا يعني مسؤوليتها عن التغيير، الذي يظل أمرا معقدا يتجاوز دور الصحافة الاستقصائية أو الإعلام عموما.

٧. قائمة المراجع:

أولا- الكتب:

- ١- أبو يوسف، إيناس وآخرون (٢٠١٦) دليل الصحافة الاستقصائية من أجل التنمية مصر، مؤسسة فريدريش إيبير.
- ٢- حسن، علي (٢٠٠٩) دور الصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد المالي والإداري والجريمة المنظمة، بغداد، منشور مدرسة الصحافة المستقلة.

٣- حمود، عبد الحليم (٢٠١٠) الصحافة الاستقصائية الفضيحة الكبرى، بيروت، مركز الدراسات والترجمة.

٤- الراجي، محمد (٢٠١٧) أي دور للصحافة الاستقصائية في تعزيز الممارسة الديمقراطية؟ الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.

٥- عبد الباقي، عيسى (٢٠١٣) الصحافة الاستقصائية: أطر نظرية ونماذج تطبيقية، القاهرة، للنشر والتوزيع.

٦- الفلاحي، حسين علي (٢٠١٣) الإعلام التقليدي والإعلام الجديد: دراسات وصور في مظاهر من الإعلام، الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع.

٧- لحسن، عيسى (٢٠١١) المقابلة والتحقيق الصحفي، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.

٨- ونلز هانسون، مارك هنتر (٢٠٠٩) على درب الحقيقة، الأردن، دائرة المكتبة الوطنية.

٩- معهد الصحفيين المحترفين (٢٠٠٦) الصحافة الاستقصائية، بيروت، الجامعة اللبنانية الأمريكية.

ثانياً- مواقع الأنترنت:

١٠- رشاد، السيد (٢٠١٣) مقاومة الفساد بالصحافة الاستقصائية تم استرجاعه بتاريخ: ٢٠١٨/٠٢/٠٥ من:

<http://arabi.ahram.org.eg/News/22222.aspx>

١١- العزاوي، ألاء حسن حمودي (٢٠١٣) الدور الرقابي للصحافة الاستقصائية في كشف الفساد

تم استرجاعه بتاريخ: ٢٠١٨/٠٢/٠٩ من:

<http://www.alnoor.se/article.asp?id=224738>

١٢- العكيلي، دلال (٢٠١٦) تعرف على معلومات استثنائية عن خفايا الصحافة الاستقصائية

تم استرجاعه بتاريخ: ٢٠١٨/٠٢/٠٧ من:

<https://annabaa.org/arabic/mediareports/6332>